حماية المنتج المحلي في العراق وامكانية الاستفادة من التجربة التركية*

Protection of local Product in Iraq And the Possibility of Benefiting from the Turkish Experience

أ.د عبد الكريم جابر شنجار — **م.م حيدر كاظم مهدي**

Dr. Abdulkareem J. Shinjar. (prof) — Haidar K. Mahdi

amksoal@Gmail.com — Kadhimhaidar73@gmail.com

(جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد)

المستخلص:

رافق الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد العام 2003، الكثير من السلبيات ذات التأثير المباشر على القطاعات الاقتصادية، اذ شهدت الأسواق المحلية دخول مختلف أنواع السلع الأجنبية، مستفيدة من ضعف الأنظمة والقوانين الكمركية التي تنظم دخول هذه السلع، رافق ذلك ايضا الإهمال وارتفاع تكاليف صيانة وادامة المنشآت الصناعية، وعدم مواكبتها للتطور الصناعي العالمي، مما جعل المنتجات الأجنبية هي المتسيدة في الأسواق المحلية، الامر الذي أدى الى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في توفير المنتجات، واستيعاب القوى العاملة. ومن هنا فأن هدف البحث تمثل بضمان تطبيق الوسائل والاجراءات الضرورية لحماية ودعم المنتج المحلي، ولغرض الاطلاع على التجارب العالمية والاستفادة منها في هذا المجال، فقد تم اخذ التجربة التركية انموذجا لذلك من خلال عرض هيكل ومكونات الاقتصاد التركي واهم الوسائل والاجراءات المستخدمة في حماية ودعم المنتجات المحلية ،والتي سيتم التطرق اليها في المبحث الاول ، فيما تضمن المبحث الثاني تحليل واقع الانتاج الزراعي والصناعي في العراق واهم الوسائل والاجراءات التي يمكن استخدامها في حماية المنتج المحلي.

Abstract

The economic openness in Iraq after 2003 has witnessed been accompanied with several negative factors that have a direct effect on the economic sectors. The local markets witnessed the entry of various kinds of foreign goods, exploiting the weakness of the customs regulations and laws which governing the entry of these goods. Also it has accompanied

---

***بحث مستل**

with negligence high cost of maintenance and repairing of facilities with the lack of adaptation to the global industrial development, which lead to prevail of foreign products in the local markets, accordingly these factors have led to weak contribution of productive sectors in provision of products, and assimilatiom of the workforce. Eventually the objective of the research is represented in confirmation of application of necessary procedures and means to protect and support the local products. In order to be informed wellwith international experiences and make benefiting from those experiences in domestic product support and protection,we took the Turkish experience as a model for that through displaying the structure and components of the Turkish economy and the most important means and procedures used to protect and support local products in which will be deal with later in the first sections. The second sections included analysis of the reality of agricultural and industrial production in Iraq The most important means and procedures that can be used to protect the local produc.

مقدمة

يعد موضوع الحماية من المواضيع المهمة والحساسة التي شغلت مساحات واسعة من الجدل والمناقشات بين المهتمين في هذا الجانب، خاصة مع التراجع الكبير والتدهور النوعي في انتاج السلع الوطنية، الى جانب المزاحمة والمنافسة من السلع الاجنبية المستوردة في ظل تبني سياسة الباب المفتوح والتي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003، فالسوق المحلية افتقدت الكثير من المنتجات الوطنية، والمصانع الموجودة لم تعد تلبي حاجة السوق من حيث الكمية او الجودة، فالسلع المستوردة أصبحت اكثر وفرة واقل كلفة من المنتج المحلي . ومع هذا التدهور، كانت هناك عدة محاولات لإنعاش مشاريع الصناعة والزراعة، من خلال منح القروض، وتوفير بعض من أنواع الدعم، الا انها كانت خجولة، وغير قادرة على احداث نقلة نوعية في انتاج تلك المشاريع.

مشكلة البحث

ان الأنظمة والقوانين الكمركية الحالية لم تسهم في الحد من ظاهرة الاغراق التجاري مما أحدث بالغ الضرر بالأنشطة الانتاجية الوطنية وأضعف من قدرة المنتج المحلي على المنافسة .

فرضية البحث

ان سياسة الحماية يمكن ان تؤدي دوراً مهماً في الحد من ظاهرة الاغراق وستوفر البيئة المناسبة للقطاعات الاقتصادية، الصناعية والزراعية من العمل بطريقة توسع الطاقة الإنتاجة، وبالتالي تخفض تكاليف الانتاج، مما يسهم في استيعاب اعداد متزايدة من القوى العاملة، وخفض نسبة البطالة، وكذلك في تحقيق الهدف الأساس وهو القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة.

هدف البحث

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على تجربة جمهورية تركيا في مجال حماية منتجاتها الوطنية، مع تقديم الاليات التي تحافظ وتعزز من حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية ، كما تهدف الدراسة الى عرض التحديات التي تواجه الصناعة العراقية ، وامكانية استخدام الوسائل اللازمة لتوفير الحماية للمنتج المحلي.

اهمية البحث

تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية الا وهو حماية المنتج المحلي، فالتحديات الراهنة التي يفرضها انفتاح العراق نحو الأسواق الدولية افرزت اثاراً في اغلبها سلبية على الصناعات الوطنية، مما نتج عنها تدهوراً في القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية والصناعية، ، الامر الذي يقودنا الى تشخيص كل ما يتعرض له المنتج ، والبحث في الاليات التي تضمن توفير الحماية اللازمة.

منهجية البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولإثبات صحة او عدم صحة الفرضية الموضوعة، كان علينا اختيار المنهج التحليلي ممزوجاً بالمنهج الاستقرائي الذي سيمكننا من التحليل الكمي والنوعي للبيانات المتوفرة لدينا.

المبحث الاول : حماية المنتج المحلي في تركيا

اولا : سمات الاقتصاد التركي:

يتميز الاقتصاد التركي بالنمو والتطور، فعند قيام الحكم الجمهوري في العشرينات من القرن المنصرم لم تكن تركيا على وجه التقريب سوى دولة زراعية بالكامل وبفضل وتوجيه الحكومات التركية المتعاقبة، ازداد عدد المصانع من 118 مصنعاً في عام 1923 الى اكثر من (1000) مصنع في عام 1941، وفي الوقت الحاضر يوجد في تركيا ما يربو على (30000) مصنع وتمتلك الحكومة وسائل الاتصال وخطوط سكك الحديد والمطارات والمرافق ذات الشأن، كما تسيطر على صناعة الفولاذ والتعدين ،ومعظم ادارات العمل المصرفي، وتمتلك ما يقارب

(400,000) هكتار من الاراضي الزراعية، بينما يمتلك القطاع الخاص النسبة الاكبر من المزارع والمصانع الصغيرة وشركات البناء[1].

وتقوم تركيا بالاستثمار المباشر في العديد من دول شرق ووسط اوروبا حيث بلغ حجم الاستثمار نحو (1.4) مليار دولار في مجالات الموارد الطبيعية والانشاءات. كما بلغت الصادرات التركية نحو (142.606) مليار دولار عام 2016، ومن ابرز صادراتها الملابس والاغذية المصنعة، والصناعات المعدنية، ومعدات النقل ، وتعد كل من المانيا والمملكة المتحدة والعراق من اهم شركائها التجاريين. اما الواردات فقد بلغت نحو (198.602) مليار دولار معظمها ترجع لزيادة الطلب على موارد الطاقة مثل الغاز الطبيعي والنفط الخام وقد استفادت تركيا من الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الاوربي، لزيادة الانتاج الصناعي للصادرات، بينما كانت تستفيد كذلك من الاستثمارات الاجنبية الواردة من الاتحاد الاوربي الى تركيا.

وتشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الاخيرة، حيث اصبحت مقصداً للثقافة والسياحة الصحية، ففي عام 2016، جذبت تركيا (25.325) مليون سائح اجنبي، حيث احتلت الترتيب السادس كإحدى اهم الدول سياحة في العالم، وحقق قطاع السياحة ايرادات بلغت نحو (22.11) مليار دولار.

ويبين الجدول الجدول رقم (1) هيكل الناتج المحلي الاجمالي في تركيا وحجم مساهمة كل قطاع فيه وكما يأتي :

جدول (1) هيكل الناتج المحلي الاجمالي في تركيا للمدة (2010 – 2016)

مليار دولار

القطاع / السنوات	قطاع الزراعة%	قطاع الصناعة%	قطاع الخدمات%	المجموع	الناتج المحلي الاجمالي
2010	10.3	27.9	61.8	%100	731.1
2011	9.4	30.6	60	%100	832.5
2012	8.7	30.5	60.8	%100	873.9
2013	7.6	31.6	60.8	%100	950.5
2014	7.4	31.8	60.8	%100	798.4
2015	7.8	31.6	60.6	%100	719.2
2016	6.9	32.4	60.7	%100	863.7

Sources:- unctad handbook of statistics, United Nations, New York, 2016, P. 226.

- World Bank, Turkey Statistics, Data. Worldbank. Org.

1- القطاع الزراعي

يعد قطاع الزراعة في تركيا من القطاعات الهامة التي تسهم في انعاش الاقتصاد من حيث عدد العاملين في هذا القطاع، اذ يستوعب (20%) من اجمالي القوى العاملة، اضافة الى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (7%)، كما مبين في الجدول السابق ، وتمتلك تركيا ما يقارب (384) مليون هكتار من الاراضي الزراعية، و (146) مليون هكتار من المراعي الطبيعية. وشهد الانتاج الزراعي زيادة ملحوظة خاصة بعد عام 2000، فقد طرأ ارتفاع في انتاج مختلف المحاصيل، وقد ساهمت عدة عوامل في تحقيق هذه الزيادة منها، الاكثار من انتاج البذار، وعملية السقاية الصحيحة، بالإضافة الى الاستخدام الرشيد للمبيدات والاسمدة الزراعية، الى جانب ادخال التطور التكنولوجي في عملية زيادة الانتاج وزيادة اعداد المزارع التجارية الكبيرة الحجم[2].

ويعد القمح اهم محاصيل الحبوب ، اذ احتل المرتبة الاولى من حيث المساحة، فقد بلغت مساحته المزروعة 68% من مجموع الاراضي الزراعية اي ما يعادل (205) مليون هكتار، ويبلغ الانتاج التركي من القمح 3.5% من الانتاج العالمي. واحتل الشعير المرتبة الثانية بعد القمح من حيث المساحة، حيث تبلغ المساحة المزروعة بالشعير 25%، ويعتبر احد اهم المنتجات المصدرة للخارج. بالإضافة الى الحبوب تعد تركيا منتجاً ومصدراً رئيسياً لمختلف انواع الفواكه والخضر والمكسرات اذ تعد من اكثر الدول المنتجة للبندق والذي شكل 80% من الصادرات العالمية. اما بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية، فتمثل جزءاً مهماً ورئيسياً للاقتصاد التركي، وقد ازدهر هذا القطاع بفضل الدعم الحكومي، اضافة الى الدعم الاستثماري، حيث جذب الانتاج الحيواني اعلى مبالغ الاستثمار في قطاع الزراعي، وبلغ قيمة الانتاج الحيواني حوالي (38.15) مليار دولار خلال العام 2014، اما الانواع المهيمنة من حيث الانتاج، فتتمثل بالأبقار حيث بلغت قيمة منتجاتها (10.68) مليون دولار، تلتها الاغنام بقيمة (3.656) مليون دولار. اما قطاع الدواجن فشهد نمواً مستمراً، بسبب الدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة التركية لهذا القطاع، فقد احتلت المرتبة الاولى في حجم الصادرات الى اوربا من لحوم الدواجن والبيض، حيث انتجت تركيا (1.700) مليون طن من لحوم الدجاج خلال العام 2014[3]. وتعد تركيا واحدة من اهم الدول المنتجة للعسل، حيث احتلت المرتبة الثانية كأكبر منتجي العسل في العالم بإنتاج بلغ حوالي (105532) طن عام 2016.

2- القطاع الصناعي

استند جزء كبير من التنمية الاقتصادية في تركيا على قاعدة التصنيع الكبيرة والمتنوعة، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً، والموقع الاستراتيجي، والذي ساعد على بناء قطاع صناعي

يركز على السلع المتوسطة والعالية القيمة المضافة وبلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 29,5% من الناتج المحلي الاجمالي، ومنتجاتها المصدرة بلغت 76,7% من اجمالي الصادرات كما استوعب 27% من اجمالي القوى العاملة.

شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزء رئيساً من القطاع الصناعي في تركيا ووفقاً لأرقام الخزانة التركية تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99% من جميع الشركات في تركيا، وتسهم بنحو 78% من العمالة، و 62% من الصادرات و 57% من اجمالي القيمة المضافة. وتتلقى هذه الشركات الدعم من الحكومة من خلال المساعدة في التمويل والتدريب وتطوير التكنولوجيا والابتكار وتوجيه الصادرات وتحسين النوعية. وتعد تركيا مصدراً كبيراً لسلع الصناعات التحويلية، فخلال المدة (2011 – 2014) ارتفع اجمالي الصادرات للسلع الصناعية بنسبة 5.1% سنوياً اي بنحو (122) مليار دولار. اما قطاعات التصدير الرئيسة في تركيا فتشمل صناعة السيارات والمنسوجات، والملابس، والمواد الكيميائية، والآلات والحديد والصلب، والالكترونيات. ففي مجال قطاع السيارات احتلت تركيا المركز السابع عشر عالمياً في مجال تصنيع السيارات العالمية، اذ بلغ حجم انتاجها (1.2) مليون وحدة خلال عام 2014، بما في ذلك الجرارات الزراعية حيث ازدادت الطاقة الانتاجية لتصل الى اكثر من (1.7) مليون وحدة خلال العام 2015. وتمثل سيارات الصالون 60% من الانتاج، تليها المركبات التجارية والجرارات. ويعمل في قطاع صناعة السيارات اكثر من (400) الف شخص[4]. وتدخل الشركات الاجنبية بمشاريع مشتركة مع الشركات التركية في صناعة السيارات، حيث تعتبر شركات توفاس (Tofas)، واوياك رينو (Oyak-Renau H)، من اهم الشركات المشتركة ذات العلامة التجارية، وتشكلان 65% من جميع المركبات المصنعة في تركيا خلال 2014. وشكلت السوق الاوربية الوجهة الرئيسية للصادرات التركية من السيارات، حيث بلغت الصادرات نحو (22.5) مليار دولار خلال العام 2014.

ثانيا: برامج الدعم والحوافز الحكومية

تقدم الحكومة التركية جملة من الحوافز وبرامج الدعم لعدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد، لا سيما القطاعات ذات القدرة التصديرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الاسواق الدولية من خلال المساهمة في تخفيض تكاليف انتاجها، وتحسين جودة منتجاتها. ففي المجال الزراعي، ووفقاً لوزارة الزراعة، دفعت الحكومة (9.1) مليار ليرة خلال العام 2014 كمدفوعات دعم مباشر للقطاع الزراعي، خصصت لدعم البذور والاسمدة، وتحليل التربة. وكذلك برامج التنمية الريفية واعداد خطط الانتاج، ووضع توقعات للطلب في المستقبل. وفي اطار استراتيجيتها في قطاع السيارات، وفي سعيها لتعزيز القوة التنافسية العالمية المستدامة، عملت

الحكومة على تأسيس نظام حوافز للاستثمار في صناعة السيارات من خلال تغطية الضرائب، وتخصيص الاراضي لإقامة المشاريع الصناعية ذات الصلة، حيث تسعى تركيا الى انتاج (4) ملايين مركبة بحلول 2023، يتم تخصيص 75% منها لأغراض التصدير. اما قطاع المنسوجات والملابس فهو ايضاً مشمول بخطط الحوافز العامة للاستثمار، كالإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، والرسوم الكمركية على الآلات والمعدات المستوردة.

وفي اطار الحوافز للصناعة السياحية، تستفيد المؤسسات السياحية من اعفاء مؤقت لضريبة الاملاك في المباني المستخدمة للأغراض السياحية لمدة خمس سنوات، كما تقدم البنوك التركية اعتمادات للأنشطة السياحية. كما يوفر قانون الحوافز الاستثمارية الثقافية، بعض الدعم لتشجيع الاستثمارات الثقافية وحماية التراث الثقافي. حيث يسمح القانون في دعم العمالة والطاقة، فيما يتعلق بالعمالة فيتم تخفيض 50% من ضريبة استقطاع الدخل على رواتب العاملين. كما يصل دعم الطاقة الى 20% من تكاليف الكهرباء او الغاز خلال السنوات الخمس الاولى من بداية عمل المشروع السياحي. كما يمكن لوكلاء السفر الحصول على 50% من تكاليف المشاركة في المعارض الخارجية، اضافة الى برنامج منح الترجمة وهو مشروع اعانة لنشر الاعمال الثقافية والفنية والادبية التركية باللغات الاجنبية، حيث يتم تقديم المنح للناشرين من اجل تعزيز الثقافة والادب التركي في الاوساط الفكرية في الخارج، الغرض منه تنشيط السياحة[5].

ولغرض تشجيع المنتج المحلي، ومن خلال المشتريات الحكومية، انشأت لجنة مستقلة بموجب القانون للإشراف على المناقصات العامة، وبموجب القانون يمكن للشركات الاجنبية التي تستوفي معايير معينة ان تشارك في المناقصات الوطنية. ويقدم القانون 15% كحد اقصى كأفضلية سعرية لمقدمي العروض المحليين، واضاف القانون المعدل لعام 2014 ميزة اخرى، بان جعله الزامياً لشراء المنتجات الصناعية المتوسطة والعالية التكنلوجيا. وتشكل المشتريات الحكومية حوالي 7% من الناتج المحلي الاجمالي. ولدى تركيا حوافز عديدة لتحفيز الصادرات، حيث قدمت اعانات تصديرية تتراوح بين 10% و 20% من قيمة الصادرات لـ(16) نوعاً من المنتجات المصدرة الخام والمصنعة. تضمنت هذه الاعانات اشكال مختلفة، كالسياسات التفضيلية المتعلقة بالضرائب، وتخفيض عبء الديون، مما انعكس ايجاباً على تخفيض التكاليف الانتاجية، وزيادة القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية.

ثالثا : اجراءات وتدابير الحماية التجارية

اقرت تركيا عدد من القوانين ذات الصلة بشأن منع المنافسة غير المشروعة في الواردات منها قانون رقم (13482/1999) والمعدل بموجب المرسوم المرقم (2005/ 9840). وتم تكليف المديرية العامة للواردات في وزارة الاقتصاد بالتحقيق في الشكاوي المتعلقة بالإغراق

السلعي. واذا ما خلصت المديرية العامة للواردات الى ان التحقيق له ما يبرره، فإنها توصي الى مجلس التقييم للمنافسة غير المشروعة في مجال الاستيراد، واذا وافق على ذلك، سيأذن للمديرية باجراء التحقيق. ويجوز للمجلس ان يقدم مقترحاً في سياق التحقيق وتقييم النتائج، بفرض تدابير مؤقتة او نهائية، يتم الموافقة عليه من قبل وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية[6]. ويجوز فرض تدابير مؤقتة قبل (60) يوماً من بدء التحقيق، وتقتصر مدتها على اربعة اشهر. ولا تزال تركيا مستخدماً هاماً لتدابير مكافحة الإغراق، حيث احتلت المرتبة العاشرة بين اعضاء منظمة التجارة العالمية من حيث تدابير مكافحة الإغراق، والمرتبة السابعة من حيث عدد تدابير مكافحة الإغراق المفروضة. وتخضع الصين لأكبر عدد من التدابير، تليها اندونيسيا والهند. وتؤثر رسوم مكافحة الإغراق في الغالب على المنسوجات والملابس والمنتجات المعدنية الاساسية والبلاستك والمطاط ومجموعة من السلع المصنعة الاخرى.

اما بالنسبة للإجراءات والمتطلبات الكمركية، فتقع مسؤوليتها على عاتق وزارة الكمارك والتجارة، ويشكل قانون الكمارك رقم (4458) بصيغته المعدلة، بالإضافة الى لوائحه، الاطار القانوني الاساسي للمسائل الكمركية، وتتماشى الاجراءات الكمركية مع الوثيقة الادارية المستخدمة في الاتحاد الاوربي. واعتباراً من 2012، بدأ العمل في تركيا بإصدار بيان موجز قبل وصول البضائع الى المنطقة الكمركية التركية، حيث ينبغي تقديم معلومات من البضائع ومركبة النقل الكترونياً الى مكتب الكمارك لغرض اجراء تحليل للمخاطر التي قد تدخل في تركيب البضائع قبل ادخالها الى الاراضي التركية. وينبغي تقديم التصريحات الموجزة من قبل الشخص الذي يجلب البضائع، او الذي يتحمل مسؤولية نقل البضائع الى المنطقة الكمركية التركية. ووفقاً لتقارير البنك الدولي لعام 2016 بشأن التجارة عبر الحدود، تحتاج تركيا الى (13) وثيقة استيراد، ومتوسط الوقت اللازم للاستيراد على الحدود هو (3) ايام بتكلفة استيراد (655) دولار. ولا يجوز عبور بعض السلع الا من خلال مكاتب الكمارك المتخصصة، والغرض من هذه الممارسات هو جعل مكاتب الكمارك اكثر انضباطاً، وتحسين الاجراءات الكمركية لبعض السلع، وكذلك ضمان الوفاء بالمعايير، ووضع ضوابط فعالة على التعريفات الكمركية، ومسائل المنشأ. حيث يتم تقسيم مكاتب الكمارك التركية كل مختص في سلع معينة، للتمكين من المتطلبات السابق ذكرها[7].

وفيما يتعلق بالتعرفة الكمركية (Tariff)، ترتبط تركيا باتحاد كمركي مع الاتحاد الأوربي منذ عام 1996، والذي اعفى كلا الجانبين من التعرفة الكمركية مع بعضها البعض، وألغيت حصص الاستيراد والتصدير. وفي الوقت نفسه تتبنى تركيا التعرفة المشتركة للاتحاد الاوربي في المنتجات غير الزراعية المستوردة من بلدان ثالثة. وتخضع السلع المستوردة

للتعريفات الكمركية، والضرائب الداخلية المتمثلة بضرائب الاستهلاك الخاصة وضريبة القيمة المضافة التي يتحملها المستورد وتحتسب ضريبة القيمة المضافة على اساس تكلفة الشخص مضافاً اليها معدل الرسوم الكمركية، وتتراوح ضريبة القيمة المضافة من 1% الى 8% ويمكن ان تصل الى 18% بالنسبة لبعض المنتجات المصنعة. ويتم اعفاء بعض السلع المستوردة من الرسوم الكمركية، كالسلع الرأسمالية وبعض المواد الخام والواردات من قبل المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة ومنتجات الاستثمار.

وعلى الرغم من ان الاحكام القانونية تسمح للحكومة بزيادة معدلات تعرفة الدولة الأولى بالرعاية عندما تعتبر غير كافية لتوفير الحماية اللازمة للصناعات المحلية، الا انها تقوم بإصدار مرسوم في بداية كل عام يتضمن قوائم بمعدلات الرسوم الكمركية، حتى يكون المصدر الأجنبي على علم بتفاصيل الضرائب الكمركية. وعادة ما يتم رفع متوسط التعرفة الكمركية استجابة لطلبات المنتجين المحليين، فبالرغم من ان تركيا دولة منفتحة اقتصادياً بشكل نسبي، الا انها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية، وخاصة المنتجات الزراعية، حيث بلغ متوسط التعرفة الكمركية 49% للمنتجات الزراعية، كمنتجات اللحوم والالبان والسكر والتبغ وغيرهما من المنتجات. اما المنتجات غير الزراعية فبلغ متوسط التعرفة حوالي 5,5%.

وتخضع كل من الواردات والصادرات لعدد من التدابير الحدودية في تركيا، بما في ذلك الحظر التام، إذا كانت تشكل خطراً على الصحة، والامن القومي. كما تخضع احدى عشرة فئة من السلع لرخصة الاستيراد، و(26) رخصة تصدير، حيث تلتزم تركيا بالاتفاقيات الدولية لحظر السلع الاستراتيجية والسيطرة عليها، كما تلتزم بمراقبة وفحص جودة الصادرات.

رابعا : الملامح الأساسية في التجربة التركية:

شهد العالم تغيرات كبيرة منذ سبعينيات القرن المنصرم، استندت الى التغيرات التي اتخذتها الدول المختلفة في سياق التحولات الاقتصادية على الأقل، مما مثل في مرحلة لاحقة من رسم تجربة خاصة لها ملامحها التي تميز تجربتها الجديدة، وتعد تركيا واحدة من الدول التي انتهجت مجموعة من السياسات الاقتصادية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مما انعكس على الاقتصاد التركي بشكل إيجابي، وتم تحويله من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي الى اقتصاد متنوع تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيه دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي ابرز تلك الملامح:

1- لا تزال الزراعة تشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد التركي، فتركيا منتج رئيسي للمنتجات الزراعية، وحافظت تركيا على فائض تجاري في المنتجات التجارية بلغ حوالي (3) مليار دولار في 2014.

2- استند جزء كبير من التنمية الاقتصادية في تركيا على قاعدة التصنيع الكبير والمتنوع في البلاد، وقد ساعدت تكاليف العمالة المنخفضة نسبياً، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً، على بناء قطاع صناعي قوي يركز على السلع المتوسطة والعالية القيمة المضافة.

3- في الوقت التي تشكل فيه الزراعة والصناعة التحويلية جزئيين هامين في الاقتصاد التركي، فان الخدمات لا تزال المساهم والمهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل قطاعات الخدمات المتقدمة والمهمة في تركيا، الخدمات المالية والسياحية والاتصالات. ولقطاع السياحة أهمية خاصة فيما يتعلق بالتجارة، مما ساهم في تحقيق التوزان التجاري في الخدمات، ولا سيما الفوائض الكبيرة في خدمات السفر والنقل.

4- تواصل تركيا أدراك أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال من البرامج المحفزة والمناطق الحرة، ولا يزال القانون الرئيسي للاستثمار هو قانون الاستثمار الأجنبي لعام 2003، يوفر العناصر الرئيسية للاستثمار مثل المعاملة الوطنية، ونقل العائدات، وما الى ذلك من الحوافز التي تزيد من تدفق رؤوس الأموال الجنبية.

6- على الرغم من ان تركيا دولة منفتحة اقتصادياً بشكل نسبي الا انها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية وخاصة الزراعية، حيث بلغ متوسط التعرفة الكمركية 49% للمنتجات الزراعية وخاصة منتجات اللحوم والالبان والسكر والتبغ وغيرها من المنتجات. اما المنتجات غير الزراعية فبلغ متوسط التعرفة حوالي5.5%. وما يتعلق بمكافحة الإغراق فتعد تركيا من اكثر أعضاء منظمة التجارة العالمية استخداماً لهذه التدابير.

7- تمثل المشتريات الحكومية حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سمحت بتطبيق الأفضلية الوطنية في مجال المشتريات، فقدمت ميزة سعرية قدرها 15% للموردين المحليين.

ثامناً: امكانية الاستفادة من التجربة التركية

رغم التباين والاختلاف بين الاقتصادين العراقي والتركي من جانب تمتع الأول بمزايا الأقتصاد الريعي ، وأرتكاز الثاني على الجوانب الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من المجالات في تحقيق النمو الاقتصادي ، الا أن ذلك لا يمنع من الأطلاع على أهم الجوانب المهمة والاساسية للاقتصاد التركي في دعم وحماية المنتج المحلي ، فبالرغم من الأنفتاح الاقتصادي لتركيا على العالم ،الا انها اعتمدت على تدابير حمائية للوقاية من سياسات الاغراق التجاري وذلك لحماية منتجاتها المحلية، اذ تم تصنيفها في المركز السابع بين اعضاء منظمة التجارة العالمية من حيث عدد تدابير مكافحة الاغراق المفروضة على السلع الواردة اليها ، وهذا يدل على ان الانفتاح الاقصادي لا يعني فتح الباب على مصراعيها امام المنتجات الاجنبية وبالتالي الاضرار بالمنتجات المحلية وهذا ما عملت عليه تركيا من خلال زيادة عدد التدابير

المفروضة على السلع الاجنبية والتي ارتفعت من (27) تدبيرا عام 2002 الى (144) تدبيرا عام 2015 تم فرضها على مختلف انواع السلع الاجنبية، كان الغرض منها مواجهة الاغراق التجاري.[8]

وعملت تركيا كذلك على توفير دعم مناسب للسلع والمنتجات المحلية ، من خلال دعم مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة التصديرية منها ، اذ قدمت الحكومة التركية ما يقارب (9.1) مليار ليرة خلال العام 2014 لدعم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية ، اضافة الى تأسيس نظام لحوافز الاستثمار في صناعات معينة لتعزيز القوة التنافسية ، كالاعفاءات الضريبية للمواد والمعدات المستوردة التي تستخدم في تطوير الانتاج المحلي. كما عملت الحكومة التركية على تقديم الدعم المناسب للقطاع السياحي ، اثمرت عن تحقيق نمواً كبيراً في هذا القطاع نتيجة للحوافز المقدمة ومشاريع الجذب السياحي جعلت من تركيا وجهة رئيسة في السياحة العالمية مستفيدة من الموقع الجغرافي والمناخ والأرث التاريخي.

ومن هنا فأن تركيا عملت في اتجاهين لتعزيز المنتج المحلي الاول من خلال توفير الحماية الكافية لهذا المنتج من خلال تدابير مكافحة الاغراق ، والثاني من خلال الدعم والحوافز المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية ، وبالتالي فأذا ما اريد تعزيز المنتج المحلي في العراق فلا بد اولا من توفير المناخ المناسب للقطاعات الانتاجية ، من خلال اتباع الوسائل الحمائية التي تضمن منافسة المنتج المحلي للمنتج الاجنبي ، اضافة الى تقديم الحوافز المالية والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية حتى تتمكن من التغلب على تكاليف الانتاج المرتفعة ومن ثم القدرة على المنافسة .

المبحث الثاني : واقع الانتاج الزراعي والصناعي في العراق وسبل الحماية

أولا: القطاع الزراعي : يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة على الرغم من عدم تبوئه مقام الصدارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي في هذا التكوين، فخلال المدة (2005-2016)، بلغ انتاج القطاع الزراعي ادنى مستوى له وذلك في العام 2005 بواقع (5.06) تريليون دينار ، الا ان نسبته كانت الأعلى اذ ما قورنت بالسنوات الأخرى خلال نفس المدة، اذ شكلت (6.89%) من الناتج المحلي الإجمالي، اما اعلى مساهمة لهذا القطاع فكانت في العام 2014، بواقع (13.4) ترليون دينار وشكل بذلك نسبة بلغت نحو (4.9%) من اجمالي الناتج المحلي.

تحتل المحاصيل الاستراتيجية المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في الانتاج الزراعي في العراق، وتسهم في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي. وتستحوذ محاصيل الحبوب على النسبة الاكبر من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الاراضي الديمية والمروية[9]. ويعد محصول الحنطة من اهم محاصيل الحبوب انتاجاً واستهلاكاً واستيراداً، وقد استحوذ على الجزء الاكبر من المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب، وقد بلغ اعلى مستوى لها خلال المدة (2005-2016) وذلك في العام 2014 بمساحة تقدر بـ(8528) الف دونم، الا ان العام 2016 والعام الذي سبقه شهدا ادنى مساحة مزروعة بمحاصيل الحبوب كافة، ومحصول الحنطة خاصة، كما موضح في الجدول رقم (2) وذلك بسبب العمليات العسكرية التي شهدتها هذه السنوات ضد تنظيم داعش الارهابي، والتي ادت الى خروج مساحات واسعة من زراعة هذه المحاصيل. اذ بلغت المساحات المزروعة بالحنطة خلال العام 2016 حوالي (3697) الف دونم، وبلغ حجم الانتاج خلال نفس العام (3053) الف طن، وهو اقل بكثير من حجم الانتاج للعام 2014 والذي بلغ (5055) الف طن.

جدول (2) المساحة والغلة والانتاج لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق

السنوات	الحنطة			الشعير			الرز		
	المساحة المزروعة (الف دونم)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة (الف دونم)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة (الف دونم)	الانتاج (الف طن)	الغلة (كغم/دونم)
2005	6410	2228	347	4253	754	177	428	308	270
2006	6054	2286	377	4104	919	224	502	363	723
2007	6279	2202	350	4374	748	171	497	392	789
2008	5741	1255	218	5395	404	74	339	248	731
2009	5049	1700	336	2817	501	178	219	173	787
2010	5543	2748	495	4026	1137	282	191	155	812
2011	6542	2808	429	3650	820	224	263	235	891
2012	6914	3062	442	2849	832	292	318	361	1133
2013	7376	4178	566	3363	1003	298	383	451	1177
2014	8528	5055	592	4632	1277	275	317	403	1270
2015	4146	2645	637	1003	329	328	110	109	988
2016	3697	3053	825	1062	499	470	154	181	1175

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، للسنوات 2005-2010.

اما الشعير، فيأتي بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية بين محاصيل الحبوب،[10]. وبلغ اقصى انتاج من هذا المحصول وذلك في العام 2014 وبما يقارب (1277) الف طن، بينما شهد العام 2015 ادنى مستوى بحجم بلغ (329) الف طن بسبب الظروف الامنية (كما ذكر سابقاً) التي مرت بها محافظات (صلاح الدين، نينوى، الانبار). اما الرز فيعتبر من المحاصيل الصيفية المهمة ، والذي يتركز زراعته وانتاجه في الاراضي المروية، فهو يحتاج الى وفرة كبيرة من مياه السقي، فكثيراً ما يتذبذب الانتاج من محصول الرز بين سنة واخرى، بسبب تأثر المساحات المزروعة بهذا المحصول بوفرة المياه وشحتها . واحتلت المساحات المزروعة بالرز نسبة اقل بكثير اذا ما قورنت مع محصول الحنطة والشعير، وتتركز معظم هذه المساحات في محافظتي

النجف الاشرف والقادسية فخلال المدة (2005-2016) وبسبب شح المياه، شهد العام 2015، انخفاضا في المساحات المزروعة بمحصول الرز حيث بلغ نحو (110) الف دونم، وبإنتاج بلغ (109) الف طن، فيما شهد العام 2013 اكبر مساحة مزروعة بهذا المحصول بواقع (383) الف دونم وبحجم انتاج (451) الف طن بسبب الوفرة النسبية في مياه السقي.

وبالانتقال الى الحديث عن محاصيل الخضر والفواكه، فان العراق يزخر بمحاصيل وانواع مختلفة من الفواكه والخضر وذلك لتوفر البيئة الملائمة من مناخ وتضاريس وتربة، وتتنوع هذه المحاصيل بين محاصيل صيفية واخرى شتوية، كالطماطم والباميا والرقي والباذنجان، والبرتقال والتفاح والتمور وغيرها الكثير من الخضروات والفواكه.

وشغلت محاصيل الخضروات مساحة قدرت بـ(377) الف دونم وبإنتاج بلغ (1014) الف طن من مختلف المحاصيل خلال العام 2016، وهو ادنى مستوى وصلت اليه هذه المحاصيل خلال المدة (2005-2016)، اذ بلغت اعلى مستوى من الانتاج وذلك خلال العام 2005 بحجم وصل الى (4200) الف طن، وبمساحة (1535) الف دونم. اما انتاج الفواكه والحمضيات بلغ (377) الف طن والتي طرأ عليها انخفاضا نسبياً مقارنة مع العام 2013 والذي بلغ فيه الانتاج من الفواكه والحمضيات ما يقارب (727) الف طن[11]. اما التمور والتي تعد من اهم الثروات الوطنية الى جانب الثروات الطبيعية الاخرى كالنفط الخام والموارد الاخرى، والتي كان لها دور اقتصادي مهم في حياة المواطنين منذ القدم. وكان العراق في مقدمة الدول المنتجة للتمور، اذ شكل انتاجه في العام 1970 نحو (48%) من الانتاج العالمي، الا ان هذه الاهمية انخفضت بسبب الظروف التي مر بها العراق والاهمال وعدم الاهتمام بأشجار وبساتين النخيل[12]. وخلال المدة (2005-2016)، تأرجح حجم الانتاج بين (400) و (600) الف طن سنوياً من مختلف اصناف التمور.

ويعاني الانتاج الزراعي من مشكلة الاغراق التجاري ، اذ ما يلفت الانتباه وعند مشاهدة الاسواق العراقية، هو هيمنة واضحة لمحاصيل الفواكه والخضر المستوردة على حساب المنتج المحلي، كما ان الاقبال على الاخير ضعيف نوعاً ما اذا ما قورن مع المنتجات المستوردة، ويمكن اعطاء عدة تفسيرات في هذا الخصوص، منها ان المنتج المستورد يأتي مخزوناً بصورة علمية متطورة مما يجعل الزبائن يقبلون عليه على عكس المحلي الذي يجلبه الفلاح مباشرة من الارض، على الرغم من ان المنتج الاجنبي يأتي قاطعاً مسافات طويلة، وكذلك فترات زمنية، يفقد من خلالها الكثير من قيمته الغذائية، عكس المنتج المحلي سواء كان خضاراً او فواكه، والذي يصل طازجاً للمواطن. كما يمكن اضافة تفسير او سبب اخر لهذه الهيمنة وهو رخص ثمن المنتج المستورد مقارنة بالمحلي .كما ان غياب الثقافة الزراعية عند اغلب الفلاحين

والمزارعين، واعتمادهم على وسائل بدائية في الزراعة ادى الى انخفاض الانتاجية، في حين ان العالم قفز درجات واسعة في الزراعة والري والتسميد. ان هذه الاسباب جعلت من الانتاج المحلي من محاصيل الخضر والفواكه لا يلبي الاحتياجات الغذائية، فولد فجوة بين الاستهلاك المتاح، والانتاج، مما اضطر الى اللجوء للاستيراد لسد هذا النقص، الامر الذي زاد من حدة منافسة المنتج المستورد، واضراره بشكل كبير بالمنتج المحلي.

أما الثروة الحيوانية فتعد من الثروات المهمة، والتي لها دور اساسي في تعزيز الاقتصاد الوطني، باعتبارها المكمل الحيوي مع الانتاج النباتي في توفير الغذاء، والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي، وكذلك مصدر مهم من مصادر الدخل القومي. وتشتمل الثروة الحيوانية على انواع مختلفة ومتعددة من المنتجات والتي من اهمها، اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، وبيض المائدة، والحليب والتي تعد من المصادر المهمة ذات القيمة الغذائية العالية .[13]

وشهد انتاج اللحوم الحمراء، ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2005-2016)، وكما موضح في الجدول رقم (3)، الا ان حجم الانتاج لا يسد حاجة الفرد السنوية من هذه المادة الغذائية، مما اضطر للاعتماد على المنتج المستورد لسد هذا النقص، ويقدر الاستهلاك السنوي من اللحوم الحمراء بحوالي (202) الف طن، في حين بلغ اقصى انتاج وذلك عام (2015) بواقع (169280) طن. اما انتاج اللحوم البيضاء والتي تعتبر اقرب بديل للحوم الحمراء، والتي اخذت موقعاً اقتصادياً متقدماً بين السلع الغذائية، لقيمتها الغذائية، وانخفاض اسعارها [14]، وخلال المدة (2005-2016)، شهد العام 2013 اعلى حجماً للإنتاج من هذا المادة اذ بلغ (211610) طن الا ان الانتاج بدأ بالانخفاض بعد ذلك ليصل الى (132610) طن عام 2015. اما بيض المائدة فقد شهد انتاجه رقماً قياسياً خلال العام 2013، اذ وصل الى (1149.5) مليون بيضة، وكما هو الحال مع بقية المنتجات الاخرى، وبسبب تدهور الوضع الامني في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي، والذي ادى الى توقف عدد من مشاريع الدواجن عن العمل، انخفضت مستويات الانتاج سواء على مستوى اللحوم البيضاء، او بيض المائدة .

جدول (3)

منتجات الثروة الحيوانية الرئيسة في العراق للمدة (2005-2016)

السنوات	اللحوم الحمراء (100) طن	لحوم الاسماك طن	اللحوم البيضاء (100) طن	بيض المائدة (1000) بيضة	الحليب (100) طن
2005	1341	34661	943	1033936	2571
2006	1363	56833	1124	932051	2621
2007	1386	54442	947	807729	2671
2008	1497	47853	848	915594	2724
2009	1522.9	53003	870.9	704652	2770.1
2010	1549.5	55871	1086.8	926213	2821.9
2011	1576.7	48759	1359.1	1018834	2874.3
2012	1604.7	67863	1576.7	1104204	2926.7
2013	1633.3	110482	2116.1	1149582	2985.2
2014	1662.7	83993	1542	373732	3046.4
2015	1692.8	46246	1326.1	564546	3105.1
2016	-------	--------	-------	710755	--------

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لعام 2016.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الدواجن، سنوات مختلفة.

وتعد لحوم الاسماك من الثروات الحيوانية الاستراتيجية في العراق لأهميتها الغذائية والاقتصادية، حيث ازداد نشاط تربية الاسماك في السنوات الاخيرة، واصبحت من الانشطة الزراعية المهمة، نتيجة لحافز الاستثمار والتوسع في مجال المزارع السمكية، ووصل عدد المزارع السمكية الى (1068) مزرعة، شغلت مساحة مائية تقدر بحوالي (15728) دونم، خلال العام 2015[15]. وقد تطور انتاج اللحوم السمكية خلال المدة (2005-2016)، وشهد ارتفاعاً ملحوظاً اذ وصل الى (110482) طن خلال العام 2013، الا ان حجم الانتاج تراجع بسبب الظروف الامنية السابقة الذكر، ليصل الى (46246) طن عام 2015.

ثانياً: القطاع الصناعي: القطاع الصناعي في العراق، واحد من القطاعات الاقتصادية والتي عانت الكثير من المشاكل والصعوبات التي اضعفت من قدرته على النهوض ومنافسة السلع

الاجنبية، وتركزت هذه المشاكل في جوانب التمويل والبنى التحتية، وانتشار الفساد المالي والاداري، وارتفاع تكاليف الانتاج.

ووفق الجدول رقم (4)، شهدت المنشآت الصغيرة خلال المدة (2005-2016) تذبذباً في عددها، فبعد ان كان (10088) منشأة عام 2005، ارتفع عددها ليصل لأعلى مستوى له خلال المدة المذكورة بواقع (47281) منشأة في العام 2011، ثم تراجعت كثيراً ليصل الى (25966) في العام 2016، بسبب الاحداث التي توالت على البلد والتي ادت لخروج اعداد كبيرة من هذه المنشآت عن العمل. وتركزت اغلب المنشآت الصغيرة في بعض الصناعات، كصناعة منتجات المعادن سواء المعادن اللافلزية، او المعادن المشكلة بواقع (9893) منشأة، وكذلك صناعة المنتجات الغذائية بـ(6050) منشأة، وصناعة الاثاث بواقع (5795) منشأة، بالإضافة الى صناعة الالبسة بعدد وصل الى (2844) منشأة صغيرة[16].

جدول (4)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في العراق

السنوات	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الكبيرة
2005	10088	76	452
2006	11620	52	411
2007	13406	57	423
2008	-------	-------	487
2009	10289	51	495
2010	11131	56	500
2011	47281	159	546
2012	43669	218	657
2013	27694	226	657
2014	21809	120	616
2015	22480	92	600
2016	25966	179	566

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متفرقة.

اما المنشآت المتوسطة، فقد بلغ عددها (179) منشأة ويشكل هذا العدد تراجعاً ملحوظاً، بعد ان شهد اعلى مستوى لها وذلك في العام 2013 اذ وصل الى (226) منشاة ويعزى سبب هذا التناقص في اعداد المنشآت المتوسطة الى الظروف الامنية التي تم ذكرها سابقاً. اما عن طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت المتوسطة فيعتبر امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة، وان المعيار الذي يميزها عنها هو في عدد العاملين فيها. حيث جاءت صناعة المعادن اللافلزية بالمرتبة الاولى وشكلت نحو (88) منشأة اي ما يقارب من نصف عدد المنشآت المتوسطة لعام

2016، ثم تلتها صناعة المنتجات الغذائية بنحو (57) منشأة، وتوزعت بقية المنشآت بين الصناعات الكيميائية والمنتجات الصيدلانية، ومعدات الكهربائية وغيرها من الصناعات[17].

اما عدد المنشآت الصناعية الكبيرة فقد وصل عددها الى (657) منشأة في عام 2013، الا ان اعدادها تناقصت بعد ذلك ووصل عددها الى (566) منشأة في عام 2016، بسبب خروج ما يقارب من 91 منشأة صناعية عن العمل بسبب تدهور الوضع الامني. وقد تركزت الانشطة الاقتصادية في المنشآت الكبيرة على صناعة منتجات المعادن اللافلزية، وصناعة المنتجات الغذائية حيث شكلت هاتان الصناعتان، ما نسبته (83%) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة[18]. وعن مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الصناعي، يلاحظ مدى ضعف مساهمتها، مقابل هيمنة وسيطرة الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) على الناتج المتحقق في القطاع الصناعي، وعلى المساهمة الكبيرة للصناعات الاستخراجية كذلك في الناتج المحلي الاجمالي. وقد ازداد الامر سوءاً بعد عام 2003، من خلال انفتاح الاسواق المحلية على العالم الخارجي ووقوع هذه الاسواق فريسة سهلة امام المنتجات الاجنبية، وبدون اي حماية او ضوابط تنظم دخول هذه المنتجات، وبالتالي ازدادت معاناة الصناعات التحويلية واصبحت لا تسهم في احسن الاحوال سوى بنسبة (2%) من اجمالي الناتج المحلي اضافة الى انحدار دورها في استيعاب القوى العاملة مما ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع نسب البطالة.

وخلال المدة (2005-2006) بلغ حجم الناتج للصناعات التحويلية اعلى مستوى له وذلك خلال العام 2013 وبواقع (6286042.4) مليون دينار إلا ان حجم الناتج الصناعي بدأ بالانحدار بعد ذلك ليصل الى (4118518.5) مليون دينار عام 2016. ويعزى سبب انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية الى عدة عوامل ،أهمها [19]:

1- توقف الانتاج في بعض المعامل والشركات مثل معمل سمنت الفلوجة، حمام العليل وسمنت سنجار، والشركة العامة لصناعة الاسمدة والشركة العامة للفوسفات، بسبب الوضع الامني الناتج عن سيطرة الجماعات الارهابية على مناطق في غرب وشمال العراق.

2- الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ولفترات طويلة، مما اثر سلباً على العمليات الانتاجية.

3- انهيار البنى التحتية الى جانب تردي الوضع الامني في المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش الارهابي.

4- توقف اغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة وانخفاض الانفاق الاستثماري، والغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة.

5- اضافة الى العامل الابرز وهو سيطرة المنتجات الاجنبية على السوق المحلية واضعاف دورها في تلبية احتياجات المواطنين من منتجات هذا القطاع.

ثالثا: وسائل حماية المنتج المحلي

1- الضرائب الكمركية

في ظل قانون الكمارك المرقم (23) لسنة 1983، كان للتعرفة الكمركية دوراً مالياً واقتصادياً مهماً، كونها احد أدوات السياسة المالية، بالإضافة الى دورها الاقتصادي في حماية المنتج المحلي، الا ان العمل بهذا القانون قد توقف بعد احداث 2003، وتم استبداله برسم إعادة اعمار العراق والبالغ 5%، الامر الذي فتح الباب على مصراعيه امام دخول مختلف أنواع السلع الأجنبية، واغراق السوق بالسلع الرديئة، مما انعكس سلباً على المنتج المحلي، وعلى فرص التنمية والتطور الاقتصادي، وفي ظل هذا الوضع كان لابد من اللجوء الى التعريفة الكمركية بوصفها وسيلة حمائيه الى جانب وسائل الدعم والتشجيع الأخرى، وهذا ما اخذت به الحكومة العراقية، اذ اقرت قانون التعريفة الكمركية المرقم (22) لسنة 2010، الا ان تطبيق هذا القانون جاء بعد خمس سنوات من اقراره، نتيجة للمحاذير المرتبطة بتطبيقه بحجة انه سيؤثر سلباً على المستهلك، وهو ما يعكس حالة انعدام الرؤيا الصحيحة فيما يتعلق بمصلحة البلد العليا، وكذلك انعدام التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، ووجود التعارض والاختلاف في الرؤى والمواقف في القضايا الاقتصادية[20].اما الغايات التي يسعى القانون الى تحقيقها فهي وضع تعريفة كمركية تتماشى وإصلاح الاقتصاد العراقي، من خلال:

أ- اعفاء المواد الأولية والمعدات

اذ نص القانون على اعفاء مواد متعددة تشمل مختلف القطاعات، منها على سبيل المثال، اعفاء بذور وتقاوي الإنتاج الزراعي، المواد الخام الضرورية للصناعات المعدنية والكيمياوية وغيرها من الصناعات وكان الهدف من هذا الاعفاء، هو تشجيع المنتج المحلي من خلال المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، والمحصلة النهائية، هي القدرة على منافسة المنتوج المحلي للمنتجات الأجنبية المستوردة، كما تساهم هذه الإعفاءات ايضاً في تشجيع مشاريع الاستثمار الجديدة.

ب- رسوم كمركية لحماية الإنتاج المحلي

وبموجب قانون التعرفة، ثم فرض رسوم مرتفعة على بعض السلع المستوردة، كالتمور بحوالي (40%)، وكذلك الفواكه والخضروات والذي بلغ قيمة الرسم الكمركي عليها (30%)، والاسماك الطازجة (20-30%)، والالبسة الجاهزة (30-40%) وغيرها من السلع المستوردة. وكان الغرض من هذه الرسوم هو توفير الحماية الكافية للمنتج المحلي، خاصة في مواسم الوفرة فيما يخص المحاصيل الزراعية، اذ ان القانون حدد فترات زمنية معينة لتطبيق التعريفة الكمركية، كي لا تتعارض مع مواسم شح المحاصيل.

ج- رسوم كمركية مرتفعة لتقليل الاستيراد

كما تضمن القانون فرض رسوم كمركية مرتفعة على عدد كبير من السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية، بهدف الحد من استيراد هذه السلع من جهة، ولزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى، ومن هذه السلع العطور بواقع 25%، وتماثيل الزينة، ولوحات وصور مرسومة بنحو 50%، واسلحة نارية 40%، وساعات متنوعة، ودرجات نارية، وأجهزة منزلية كهربائية بنحو 30%، والعاب أطفال 15%، وغيرها من السلع، وكان الهدف من فرض هذه الرسوم المرتفعة هو لتقليل استيرادها. كما تم أيضا فرض رسوم مرتفعة على بعض السلع، وذلك لأغراض صحية واجتماعية، كالمشروبات الكحولية بنحو 80%، وأنواع من السكائر 25-50% لتأثيرها على الصحة العامة. ويلاحظ من الجدول رقم (5)، ان حصيلة الإيرادات الكمركية في العراق بانها صغيرة جداً مقارنة بحجم الواردات التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية الاحتياجات المحلية:

جدول (5) حجم الإيرادات الكمركية في العراق مقارنة بحجم الاستيرادات

مليار دينار

السنة	الإيرادات الكمركية (1)	حجم الاستيرادات (2)	الأهمية النسبية (2:1)
2005	118	29383	0.40
2006	219	27443	0.80
2007	229	22952	0.99
2008	376	35994	1.04
2009	590	41283	1.4
2010	507	43673	1.16
2011	436	47540	0.91
2012	307	55733	0.55
2013	--	58272	---
2014	430	52703	0.81
2015	324	38730	0.83
2016	577	34062	1.6

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى:

-جمهورية العراق، وزارة المالية، الضرائب الكمركية والرسوم الأخرى، سنوات متعددة.

-جمهورية العراق، البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2005-2006).

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ ان حجم الواردات قدرت بنحو (34062) مليار دينار في عام 2016، غير ان الرسوم الكمركية التي تم تحصيلها كانت (577) مليار دينار، أي ان سعر التعريفة الكمركية التي تم تحصيلها هو ما يقارب (1%) فقط ، وهو ما يعكس ضعف الاجراءات الكمركية . وقد أدى التحول من تطبيق قانون سلطة الائتلاف الى تطبيق القانون الجديد الى زيادة الحوافز في تقدير قيمة الواردات باقل من قيمتها الحقيقة وتصنيفها في غير محلها، وارتكاب عمليات التهريب، وتحويل مسار التجارة، خاصة في ظل انتشار الثغرات الحدودية، وضعف نظم المعلومات في إدارة الكمارك، إضافة لذلك، اعتماد حكومة إقليم كردستان القانون السابق لقانون 2010 مما زاد من التعقيدات التي تواجهها الحكومة الاتحادية في تحصيل الإيرادات الكمركية[21].

واستناداً للمادة (2- اولاً) من قانون التعريفة لسنة 2010، والتي تنص على إمكانية تعديل الرسوم الكمركية في الأحوال الطارئة ولضرورة اقتصادية ونقدية، فقد أصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (993) لسنة 2017 بتعديل نسب الرسوم الكمركية بالجداول المرفقة بقانون التعريفة 2010، بهدف زيادة كفاءة الهيئة العامة للكمارك في جباية الرسوم الكمركية والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، من خلال اختزال البنود وتوحيد الرسوم على البضائع المستوردة ضمن التصنيف الواحد بما يقطع الطريق امام الاجتهاد الشخصي والتلاعب بوصف البضائع وبما يسهم ايجابياً في تعظيم الإيرادات الكمركية ، وبالتالي فقد قسم قرار مجلس الوزراء الرسوم الكمركية الى أربعة فئات يكون الحد الأدنى (0.5%) والحد الأعلى 30% من قيمة السلعة، على ان يتم العمل بهذا القرار اعتباراً من 2018/1/1: [22]

- الفئة الأولى، يكون الرسم الكمركي بنسبة 0.5%، وتشمل سلعاً منها معادن ثمينة والاخشاب ومصنوعاته وورق مقوى ومواد نسيجية ومعدات النقل.
- الفئة الثانية، تكون الرسوم الكمركية عليها 10%، ومن اهمها ،حيوانات حية، ومنتجات المملكة الحيوانية، ومنتجات المملكة النباتية، ومنتجات الأغذية والصناعات الكيمياوية.
- الفئة الثالثة، تكون الرسوم الكمركية عليها 15% وتشمل عدة سلع أهمها جلود خام ومدبوغة، وجلود بفراء، ومصنوعات هذه المواد، وحقائب يدوية .
- الفئة الرابعة، تكون الرسوم الكمركية عليها 30%، وتشمل سلعاً عدة أهمها أجهزة تسجيل الصوت، ومعدات كهربائية، والتحف الفنية، والتبغ وابدال التبغ.

ولكي يكون القانون مفيداً، وتحقيق الغرض الحمائي منه يجب ان يرافق صدور القانون جملة من الإجراءات تشمل تهيئة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية من النواحي المادية والفنية والتكنلوجية، وإعادة هيكلة المنشاة الإنتاجية في القطاع العام وضمن القطاع الخاص، ولهذا فان

فرض الرسوم الكمركية لوحدها لا يكفي لجعل المنتج المحلي في وضع يمكنه من الاستفادة القصوى والفعالة من الرسوم، وعليه يجب ان يرافق القانون جملة من الإجراءات التي تخدم الإنتاج المحلي، من خلال تقديم خدمات للقطاعات الإنتاجية كي تستطيع الحماية من لعب دور المحرك لعجلة النشاط الاقتصادي.

2- نظام الإعانات والدعم الحكومي

عملت الحكومة بتوجهاتها الجديدة، على التقليل من حجم الدعم الواضح للقطاع العام وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لأخذ دوره في عملية التنمية، الامر الذي جعل امام القطاع الخاص فرصة للولوج في نشاطات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا جاءت عملية تبني عدة مؤسسات حكومية في العراق، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير هذه الصناعات، وافساح المجال امامها للمساهمة في عملية التنمية .

فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبالتنسيق مع وزارة المالية، عملت على تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (3-10) ملايين دينار، لتمويل ما يقارب (100) ألف مشروع صغيرة في عموم العراق عدا إقليم كردستان، وقد تم تنفيذ 61% من المخطط له، الا ان العمل بهذا البرنامج قد توقف عام 2009، بعد توقف وزارة المالية عن التمويل. وضمن سياق إقامة المشاريع المدرة للدخل، وفي نطاق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر بدأ العمل عام 2012 ببرنامج القروض الصغيرة، والذي يستهدف الفئات الأكثر فقراً لدعمها في إقامة المشاريع، وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة (11469) قرضاً منذ بدأ العمل به ولغاية العام 2017، الا ان هذه المشاريع في اغلبها هي عبارة عن مراكز تجارية لا تسهم في خلق منتج محلي، وانما إعادة بيع المنتجات سواء الأجنبية او بعض المنتجات المحلية.

وبهدف توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، قام البنك المركزي العراقي بطرح مبادرتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الأولى قيمتها (1) ترليون دينار، الغرض منها تمويل المشاريع الصغيرة، اما الثانية فقيمتها (5) ترليون دينار، لتمويل المشاريع الكبيرة. وعمل البنك على توزيع قيم المبادرة على أربعة مصارف متخصصة من بينها المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، بفائدة قدرها 2% ومدة امهال امدها سنة وستة أشهر لكل مصرف. وبالرغم من انطلاق هذه المبادرة في العام 2015، الا ان اجمالي القروض الممنوحة لم تتجاوز 4% لغاية العام 2017، وهو ما يعكس التلكؤ في التنفيذ، والى وجود المعوقات التي تحول دون التنفيذ الميسر لعملية الإقراض، خاصة ما يتعلق بالكفالة المطلوبة، كذلك يمكن القول، ان ضعف الحماية للمنتج

المحلي، أدى الى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الاسهام في القطاعات الحقيقية الامر الذي اسهم في اضعافه وبالتالي عدم قدرته على الإفادة من تلك المبادرة.

وبالانتقال الى الدعم الموجه للقطاع الزراعي، فقد كانت المبادرة الزراعية، والتي تم العمل بها عام 2008، من اهم اشكال الدعم التي قدمت لهذا القطاع، بهدف خلق معالجات انية تبعث الامل في نفوس الفلاحين والمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وتعيد الثقة قدر الإمكان بهذا القطاع، اذ تم انشاء صناديق اقراض تخصيصية لدعم المزارعين بالقروض الزراعية تتم ادارتها من قبل المصرف الزراعي التعاوني، تمنح هذه الصناديق، المزارعين والفلاحين، وأصحاب المشاريع والشركات الزراعية قروض ميسرة من دون فوائد مصرفية وبفترات تسديد مناسبة، من خلال آليات محددة، تهدف الى تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وقد توزعت الصناديق التخصصية الى سبعة صناديق بلغ عدد المستفيدين من القروض التي تقدمها هذه الصناديق (105337) مستفيد خلال المدة (2008-2015) ، احتل صندوق المكننة المرتبة الأولى في عدد المستفيدين، اذ بلغ (46576) مستفيد، وبمبالغ مصروفة بنحو (925.740) مليار دينار ، فيما جاء صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين بالمرتبة الثانية، بواقع (38342) مستفيد، وبمبالغ مصروفة بلغت نحو (741.647) مليار دينار خلال نفس الفترة، تلتها بقية صناديق، تنمية النخيل، والثروة الحيوانية، والمشاريع الاستثمارية الكبرى، وتنمية المرأة الريفية بأعداد مستفيدين وصلت الى (10430) و (8992) و(618) و(375) مستفيدا، وبقروض نقدية بلغت نحو (93.569) و(215.303) و(278.003) و(1.908) مليار دينار على التوالي ،اما صندوق تنمية أبناء العراق، والذي جاء بالمرتبة الأخيرة بعدد المستفيدين ، والذي خصص لدعم عوائل الشهداء والسجناء السياسيين، وأبناء الصحوات، العاملين في القطاع الزراعي، يلاحظ ضعف الاقبال عليه، لان اغلب الجهات المشمولة به لا تمتلك الأراضي الزراعية المشروطة لإقامة المشروع[23].

ورغم بعض النجاحات التي حققتها المبادرة الزراعية، الا انها وكحال اغلب الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، قد اصابتها افة الفساد، سواء ما يتعلق بسوء التخطيط في بعض جوانبها من جهة[24]، وعدم وجود ضمانات حقيقية لمنح القروض، اذ تم رصد مشاريع وهمية ضمن المبادرة الزراعية صرفت عليها القروض زراعية، حسب ما صرحت به لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب العراقي، وكان من المؤمل من هذه المبادرة ان تحقق نتائج افضل لو وجدت رقابة فعلية لمتابعة انشاء المشاريع.

3- الإجراءات القانونية: من القوانين المهمة التي أصدرها المشرع العراقي، هو قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010، والذي كان بمثابة الركيزة الأساسية التي تستند عليها

المؤسسات الإنتاجية في النهوض بواقعها الإنتاجي، ويوفر لها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة. ، ولغرض بناء صناعة وطنية، ولتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسة اغراق الأسواق بالمنتجات او الزيادات غير المبررة في الواردات او المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة الى العراق، بما يؤدي الى فقدان شروط المنافسة العادلة [25].

وعمل القانون على تحديد الية للبدء بالتحقيق بالممارسات المضرة بالمنتج المحلي ومدى تأثره بمنافسة المنتج الأجنبي، وتتمثل هذه الالية، بتقديم المؤسسة الإنتاجية المتضررة طلباً تحريرياً الى وزير الصناعة والمعادن، او الى وزارة الزراعة اذا كان المتضرر منتج زراعي، ويتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود الممارسات الضارة، ونوع الضرر الحاصل. وبعد دراسة الطلب، يتم التوجيه ببدء عملية التحقيق من قبل الدائرة المعنية بذلك، واذا ما اثبت التحقيق وجود ممارسات ضارة، فان الوزير يصدر قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهتها على ان يشمل القرار نوع التدابير وحجمها ومدى تطبيقها.

وتتنوع هذه التدابير بين:

- تدابير مكافحة الإغراق: حيث يتم فرض رسم اغراق يساوي هامش الإغراق اذ كان سعر تصدير المنتج المستورد الى العراق اقل من قيمته العادية.
- تدابير تعويضية: يتم بموجبها فرض رسوم كمركية تعويضية وفقاً للقانون تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى العراق.
- تدابير وقائية: تفرض هذه التدابير استناداً الى المادة (14) من قانون حماية المنتج المحلي، لمراجعة الزيادة غير المبررة من الواردات، وتحدد هذه الإجراءات بتعليمات يصدرها الوزير، وتتمثل هذه التدابير، اما بتحديد الحصص الكمركية التي يجوز استيرادها، او بفرض او زيادة التعريفة الكمركية على المنتج المستورد.

ولزيادة الفاعلية التأثيرية لهذا القانون، فانه لابد من تكثيف الندوات والورش التثقيفية لأصحاب المشاريع الإنتاجية، وشرح اليات الحماية بشكل مفصل، والتعريف بالخطوات الصحيحة لتقديم طلب حماية المنتوج الى الجهات المعنية، لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الممارسات الضارة بالمنتج صاحب الطلب، مع أهمية ارفاق المستندات التي تؤيد وجود هذه الممارسات الضارة. كما ان زيادة هذه الفاعلية تستلزم كفاءة ومهنية الجهات القائمة بعملية التحقيق، إضافة الى سرعة انجاز المهام الموكلة اليها، وحسم الإجراءات التحقيقية في فترة زمنية محددة حتى لا يتحمل المنتج المزيد من الاضرار المتولدة من السلع الأجنبية المستوردة.

4- تنظيم عمل المنافذ الحدودية

يعاني العراق كما بقية الدول ذات المساحات الكبيرة من عدة صعوبات ومشاكل مرتبطة بطول حدوده، خاصة ما يتعلق بعمليات تهريب السلع فضلا عن ازدياد الصعوبات الأمنية المتمثلة بعبور الافراد والجماعات الإرهابية التي تقوم بعمليات إرهابية تخل بالأمن الوطني. وعليه فان لعملية ضبط الحدود وتعزيز سلطة الدولة وهيبة القانون أهمية كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والأمنية[26].

ورغم سيطرة الحكومة المركزية على كامل المنافذ الحدودية، الا ان المنافذ الحدودية في إقليم كردستان لا تزال بيد سلطة الإقليم، والتي تسعى الحكومة الى بسط سيطرتها على هذه المنافذ وفق ما تنص عليه المادة (110) من الدستور العراقي، إضافة الى ان الحكومة تسعى الى توحيد الرسوم الكمركية والتي تشهد اختلافاً واضحاً في تحديدها بين المنافذ الحدودية الموجودة في كردستان والمنافذ العراقية الأخرى. واذا ما تم ذلك، فانه سيشجع على تطبيق التعريفة الكمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها الى العراق، وهو ما يزيد من فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية سواء الزراعية او الصناعية، خاصة مع صدور قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (30) لسنة 2016، للأشراف والمراقبة على عمل المنافذ الحدودية في العراق ولضمان حسن تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة التي تنظم عمل الدوائر الحكومية في النوافذ الحدودية، وبما يؤمن تحقيق انسيابية العمل ودخول الأشخاص والبضائع ورفع مستوى الخدمة فيها، وإظهار المنافذ الحدودية بالمظهر اللائق كونها واجهة العراق، وبموجب هذا القانون تم تشكيل هيئة المنافذ الحدودية ترتبط بمجلس الوزراء، يكون مقر الهيئة في بغداد، ولها فروع في المنافذ الحدودية ويهدف تشكيل هذه الهيئة الى: [27]

- الارتقاء بمستوى العاملين في المنافذ الحدودية من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي لها دوائر عاملة في المنافذ الحدودية.
- تشخيص جميع المخالفات والمظاهر السلبية ومعالجتها.
- توفير المرافق الخدمية وتطويرها من الناحية الفنية.
- السيطرة والاشراف والمراقبة على أداء الدوائر العاملة في المنفذ الحدودي بما يضمن تطبيق القانون.

ان تبني الحكومة لاستراتيجية خاصة بتطوير عمل هيئة المنافذ وتطبيقها على ارض الواقع يساهم ليس فقط في تحقيق الامن الوطني، وانما في توثيق حجم التبادل التجاري الحقيقي مع الدول الأخرى، وبما يدفع الى معرفة قيمة حجم الواردات، ولا سيما في القطاع الخاص، وهو ما يساعد في معرفة طبيعة السلع المستوردة، ومنع استيراد السلع ذات الجودة المتدنية والتي

تضر بالمستهلك[28]، وتدفع الى اغراق السوق العراقية وتدمير الاقتصاد الوطني، كما يساهم أيضا في التقليل من فرص التهرب الكمركي، والتلاعب بقيم وكميات السلع والبضائع، خاصة اذا ما علمنا ان حجم الإيرادات المتحصلة من الضرائب والرسوم المفروضة لا تتناسب (كما تم ذكره سابقاً) مع حجم السلع المستوردة التي تدخل العراق سنوياً، وبالتالي فان تحصين المنافذ الحدودية سيكون له انعكاسات إيجابية في كافة الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

المبحث الثالث :الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- تقدم الحكومة التركية جملة من الحوافز وبرامج الدعم لعدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد، خاصة القطاعات ذات القدرة التصديرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويتمثل هذا الدعم، اما بالدعم المباشر من خلال المدفوعات المالية، او من خلال الدعم غير المباشر سواء بالإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة او الإعفاءات الكمركية للآلات والمعدات المستوردة التي تستخدم في العملية الإنتاجية. ورغم ان تركيا دولة منفتحة اقتصادياً بشكل نسبي، الا انها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية، وخاصة الزراعية حيث بلغ متوسط التعريفة الكمركية (49%) للمنتجات الزراعية كاللحوم والالبان والسكر وغيرها من المنتجات.

2- - ان انخفاض الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق ،انعكس على تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد ان كانت نسبة المساهمة تصل الى (32%) من اجمالي الناتج المحلي عام 2000، انخفضت لتصل الى نحو (3.7%) عام 2016، كما ان تخلف القطاع الزراعي نتيجة أساليب العمل غير الكفؤة، وعدم تفعيل القوانين الحمائية ومكافحة الإغراق، كلها عوامل أدت الى ضعف قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة.

3- ضعف الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نحو (2%) من اجمالي الناتج لعام 2016، وهي مساهمة منخفضة جداً اذ ما قورنت مع مساهمة انتاج النفط الخام على مستوى الأنشطة السلعية بنسبة (61%) او على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (29%) من اجمالي الناتج.

4- أدت سياسة الباب المفتوح والتي انتهجت بعد العام 2003، الى اغراق السوق العراقية بمختلف أنواع المنتجات الأجنبية المستوردة، وكان لهذه السياسة بالغ الأثر على الاقتصاد العراقي، فواجهت المنتجات الوطنية منافسة شديدة من السلع الأجنبية ذات الكلفة المنخفضة والاسعار المتدنية، فزاد الإغراق من تفاقم الصعوبات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية، فتراجع حجم الإنتاج، وقلل القدرة التنافسية للمنتجات المحلية قياساً بالسلع الأجنبية المستوردة.

5- رغم إقرار قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010، الا ان تطبيقه جاء بعد خمس سنوات من اقراره، ما يعكس حالة انعدام الرؤيا الصحيحة فيما يتعلق بمصلحة البلد العليا.

6- ضعف إجراءات حماية المنتج المحلي، أدى الى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الاسهام في القطاعات الحقيقية، الامر الذي أسهم في اضعافه، وبالتالي عدم قدرته على الإفادة من المبادرات الحكومية التي تطلقها بين فترة وأخرى خاصة ما يتعلق بالقروض الميسرة.

ثانيا: التوصيات

1- يعد الاستثمار في القطاع الزراعي من أفضل الاستثمارات المولدة للمنافع الاقتصادية، فزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي سيساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يلزم ويحتم على الحكومة زيادة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع بما يتناسب ومكانة النشاط الزراعي واهميته في الاقتصاد العراقي.

2- ان توفير حماية كمركية فعالة وتحقيق هدف المنتج المحلي، يجب ان يستدعي تحليلات اقتصادية تفصيلية تحدد مستوى الحماية اللازم لكل سلعة على حدة في ضوء مقارنة لتكاليف انتاج وأسعار السلع المحلية والأجنبية المنافسة لها في السوق الداخلي، وأيضا اذا ما اريد للحماية ان تكون فعالة وتخدم الغرض الحمائي، يجب ان تكون بالقدر والمستوى الذي يلغي فرق السعر بين السلعتين المحلية والأجنبية، حتى لا تكون السلعة الأجنبية مفضلة من حيث السعر على السلعة المحلية، أي ان الرسم الكمركي يجب ان يكفي لتغطية تكلفة انتاج السلعة المحلية، ويمكن من تصريف الإنتاج المحلي وتحقيق الأرباح.

3- يجب ان يتزامن تطبيق القوانين الحمائية للمنتج المحلي، جملة من الإجراءات والتي تشمل تهيئة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية من النواحي المادية والفنية والتكنلوجية، وإعادة هيكلة المنشأة الإنتاجية في القطاع العام وضمن القطاع الخاص، ولهذا فان فرض الرسوم الكمركية لوحدها لا يكفي لجعل المنتج المحلي في وضع يمكنه من الاستفادة القصوى والفعالة من الرسوم، ولهذا يجب ان يرافق تطبيق القوانين جملة من الإجراءات التي تخدم الإنتاج المحلي من خلال تقديم خدمات للقطاعات الإنتاجية كي تستطيع الحماية لعب دور المحرك لعجلة النشاط الاقتصادي.

4- ان برامج الدعم التي تقوم بها الحكومة بين فترة وأخرى، وخاصة ما يتعلق بتوفير القروض الميسرة للمشاريع الاقتصادية المختلفة ليست كافية ما لم تكن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعقب تلك البرامج، فالدول المتقدمة ومنها أمريكا علي سبيل المثال، عانت من فشل

المشاريع عند بداية عملها، فعملت على حماية تلك المشاريع من الخسائر المتولدة من منافسة السلع الأجنبية، ففرضت ضرائب كمركية على السلع المستوردة خلال عقد الأربعينات من القرن الماضي، تراوحت بين (30-50%)، وبدأت بتخفيض هذه النسبة عندما رأت ان صناعتها قد خلقت ميزة تنافسية لها في الأسواق المحلية، إضافة الى إمكانية نفاذ سلعها الى الأسواق الخارجية.

5- ان بسط الحكومة الاتحادية سيطرتها على كافة المنافذ الحدودية، واختيار العناصر الكفؤة والنزيهة في إدارة هذه المنافذ، سيشجع على تطبيق التعريفة الكمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها الى العراق، وهو ما يزيد فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية، خاصة مع صدور قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (30) لسنة 2016، والذي نظم عمل المنافذ الحدودية في العراق مما يسهم في تحقيق الامن الوطني، وفي توثيق حجم التبادل التجاري الحقيقي مع الدول الأخرى، بما يدفع الى معرفة حجم الواردات ولا سيما في القطاع الخاص كما يساهم أيضا في التقليل من فرص التهرب الكمركي والتلاعب بقيم وكميات والسلع.

المصادر والمراجع:

1. Investment in Turkey, KPMG, Turkey, 2017, PP 10-14.

2. Structural changes and reforms in Turkish, Agriculture, directorate for strategy development, Ankara, 2015, PP 11-18.
3. Sinem Duyum, Poultry and Products Annual (Turkey), GAIN Reports, USA, 2016, P.6.
4. Peter Mock, The Auto Motive sector in Turkey, Istanbul Policy center, Istanbul, 2016, PP 5-6.
5. Trade Policy review (Turkey), World Trade Organization, Report by The Secretariat, 2016, PP 129-130.
6. Turkish Taxation System, Ministry of finance, Revenue Administration, Turkey, 2016, PP 9-10
7. Cigdem Nas and Yoncaozer, Turkey and EU Integration: Achievements and Obstacles, Routlege, New Yourk, 2017, PP 4-5.

8. Trade Policy review (Turkey), World Trade Organization, Report by The secretariat, 2016,pp 200-203.
9. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص14.
10. علي ،مزاحم ماهر ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38)، 2012، ص13.
11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، انتاج الفواكه والحمضيات، سنوات مختلفة.
12. علي ،مزاحم ماهر ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح، مصدر سبق ذكره، ص18.
13. ابراهيم ،حسناء ناصر ، الواقع الراهن للإنتاج الحيواني في العراق وافاق تنميته، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (43)، 2015، ص223.
14. جاسم ،هبة كاتب ، فرحان ،محسن عويد ، تقرير دالة الطلب الفردي على لحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2012)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (3)، العدد (46)، 2015، ص418.
15. صبر ،رباب جبار ، التوزيع الجغرافي لإنتاج الاسماك ومشاكله في محافظة بغداد، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، العدد (2)، 2017، ص365.
16. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص، 2016، ص9-10.
17. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة، 2016، ص10.
18. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة، 2006، ص12-17.
19. جمهورية العراق، البنك المركزي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي،2016، ص24.
20. عمران ،ستار جابر ، إشكالية تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 في العراق ، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (28)، 2015، ص344.
21. فيهر ،سابا واخرون، العراق (قضايا مختارة)، صندوق النقد الدولي، 2017، ص22.
22. جمهورية العراق،وزارة المالية،الهيئة العامة للكمارك، http://www. Constoms. Mofgov. Iq.

23. عبد الله ،سعد نجم ، عيدان ،اياد كاظم ، سياسات تمويل المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 الجهات التنفيذية وصناديق الإقراض التخصصية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (110)، 2017، ص11.
24. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مكتب المفتش العام، دراسة خطة معالجة الظاهرة السلبية وفق نطاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2015، ص3.
25. قانون التعديل الأول لقانون حماية المنتجات العراقية، رقم (11) لسنة 2010، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4316)، 2014، ص1-3.
26. العزاوي ،دهام محمد ، نحو استراتيجية وطنية لتطوير المنافذ الحدودية في العراق، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (5736)، 2017/12/23.
27. قانون هيئة المنافذ الحدودية، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4419)، 2016، ص2-3.
28. شنجار ،عبد الكريم جابر ، المنافذ الحدودية وكشف ميزان القطاع الخارجي للعراق في ضوء الارشادات العالمية، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2017.